

حقوقيون يتهمون قوات الأمن بإعدام معتقلين والتمثيل بجثة ... غزة: 12 قتيلاً في اشتباكات عنيفة بين شرطة «حماس» وعائلة دغمش

غزة - فتحي صباح الحياة - 08/09/17

قُتل شرطي فلسطيني و11 من أبناء عائلة دغمش بينهم رضيع وفتى في اشتباكات عنيفة في غزة دارت بين مسلحين من العائلة ورجال أمن تابعين لوزارة الداخلية في الحكومة المُقالة برئاسة اسماعيل هنية.

وجرح 42 فلسطينياً، بينهم عشرة من رجال الشرطة، في الاشتباكات التي وقعت في محيط منطقة تقطن فيها غالبية أبناء عائلة دغمش في حي الصبرة وسط مدينة غزة، واستمرت من بعد ظهر أول من أمس حتى صباح أمس، عندما توقف الطرفان عن تبادل كثيف للرصاص وقذائف «ار بي جي» وهاون.

وتعتبر هذه الاشتباكات الأعنف منذ الحملة الأمنية التي شنتها وزارة الداخلية على عائلة حلس في حي الشجاعية الشهر الماضي، وأسفرت عن مقتل 13 شخصاً، معظمهم من عائلة حلس. ونشر «المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان» في بيان أمس أسماء 11 من القتلى، هم أحمد محمود دغمش (18 شهراً)، وإبراهيم فاروق دغمش (16 عاماً) وأشقائه جميل (23 عاماً) ويوسف (19 عاماً) ومحمد (21 عاماً)، وجميل جمال دغمش (19 عاماً) وشقيقه فرج (25 عاماً)، وصائب أكرم دغمش (23 عاماً) وشقيقه محمود (19 عاماً)، وعبد زكي دغمش (25 عاماً)، والشرطي سامح محمود الناجي (21 عاماً). ونقل حقوقيون عن شهود أن رجال الأمن أعدموا عدداً من أبناء عائلة دغمش بعد اعتقالهم، وأنه تم نقل جثة جميل فاروق دغمش الذي تتهمه الشرطة بقتل الشرطي عبدالكريم خزيق أول من أمس إلى منزل عائلة خزيق وإطلاق النار عليها انتقاماً لمقتل ابنها، وللتعبير عن «فرحها» للأخذ بثأره، ومن ثم فتحت بيت عزاء له.

ونفى الناطق باسم الشرطة الرائد إسلام شهبان لـ «الحياة» أمس أن يكون رجال الشرطة

أعدموا أياً من أبناء عائلة دغمش بعد اعتقالهم، لكنه اعترف بأن رجال الشرطة والاسعاف لم يعثروا على جثة جميل في أعقاب انتهاء العملية الأمنية في «مربع» عائلة دغمش، ووجدوها أمام منزل عائلة خزيق ونقلوها إلى مستشفى دار الشفاء في المدينة.

ورغم الحصيلة الثقيلة التي أسفرت عنها العملية الأمنية، فإنه لوحظ أن ردود الفعل من قبل الهيئات والمنظمات والمؤسسات والفصائل الفلسطينية في القطاع، بما فيها قيادة حركة «فتح» كانت ضعيفة جداً أو شبه معدومة. وبيانهاء هذه العملية، تكون «حماس» التي تقود الحكومة في غزة «نظفت» القطاع تماماً من أي «جيوب» و «مربعات» أمنية كانت تشكل بالنسبة إليها مصدر قلق وتوتر مزمن، خصوصاً بعدما ألحقت هزيمة كبيرة بقوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية في حزيران (يونيو) 2007.

وتقول الحركة إن هذه الجيوب والمربعات الأمنية كانت «تؤرق أمن المواطن وتنغص حياته، وتزعزع الاستقرار، وتنسف مقولة الأمن والأمان» التي تفاخر بها بعد القضاء على ظاهرة الانفلات الأمني في القطاع.

وقال شهوان لـ «الحياة» إن «الشرطة لن تسمح لأحد بالخروج على القانون، مهما كان صيته أو تنظيمه. والقانون سيسري على الجميع». وأوضح أن الحملة أسفرت عن «استشهاد أحد عناصر قوات التدخل وحفظ النظام، ومقتل تسعة آخرين شاركوا في إطلاق النار على الشرطة أثناء اعتقالها مطلوبين، منهم ثلاثة متهمين بقتل عناصر من الشرطة» في أحداث سابقة. وأشار إلى أن «40 شخصاً أصيبوا، بينهم عشرة من أفراد الشرطة ومسلحون من عائلة دغمش، كما اعتقل 15 شخصاً، بينهم متورطون في قضايا جنائية، وتم ضبط كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة والقنابل كانت بحوزة العائلة واستخدمت في أعمال خارجة عن القانون». ولفت إلى «إطلاق خمسة منهم، بعدما تبين أنهم غير مطلوبين».

وأكد أن «الحملة جاءت بعد محاولات إقناع المطلوبين بتسليم أنفسهم، ولم تشمل عائلة دغمش بحد ذاتها، لكنها شملت مطلوبين كانوا فارين من القانون بعد ارتكابهم جريمة قتل الشرطي خزيق، وجرائم أخرى». وكشف أن «المطلوبين الذين قتلوا كان لهم دور في خطف الصحافي

الإسكتلندي (مراسل هيئة الإذاعة والتلفزيون بي بي سي) ألان جونستون، وإطلاق النار على بعض السفارات، وقتل بعض المواطنين من دون ذنب يذكر».

وشدد على «احترام الشرطة كل الخيرين من وجهاء وأعيان عائلة دغمش الذين ساندوها في سعيها لبسط الأمن والاستقرار»، لافتاً إلى أن «الشرطة اتصلت بهم وأبدوا تأييدهم لخطوتها في ملاحقتها المنفلتين». واعتبر أن «ملفات الفساد والفلتان لم تعد قائمة، والشرطة لن تسمح لأصحابها باستغلال أي وقت لتنفيذ أعمالهم الإجرامية، وستضرب بيد من حديد على المنفلتين، ولن تسمح بالتطاول على رجالها أثناء قيامهم بواجبهم».